أثر الدعم السياسي والاقتصادي السعودي في العلاقات السعودية_ الافريقية

The impact of Saudi political and economic support on Saudi African relations

الكلمات الافتتاحية:
السعودية، افريقيا، الدعم الاقتصادي، الاستثمارات، مجموعة العشرين

Keywords:
Saudi Arabia, Africa, Economic Support, Investments, G20

م.د عباس فاضل عطوان

كلية العلوم السياسية / جامعة تكريت

Abbas.f.attwan@tu.edu.iq

Dr. Abbas Fadhel Atwan
Faculty of Political Science, Tikrit University

Abstract

In his tagged research, the researcher attempts the impact of political and economic The Saudi in Saudi-African Relations sheds light on the relations between the Kingdom of Saudi Arabia and African countries Africa is home to the oldest civilizations in the world, and the history of this continent goes back many centuries. Islam has had and still has a great influence on African culture and society, linking the two parties with strong relations throughout the age, The location of the African continent and its importance indicates that security issues in Africa do not affect not only on the development of Africa, but it has a profound impact on the regional and international political scene. On the other hand, the current stage is witnessing Saudi leaps in the field of building international relations by holding many summits, launching initiatives, concluding agreements and partnerships, consolidating peace in the region and

the world, and building joint economic development plans that guarantee sustainability.

الملخص

يحاول الباحث في بحثه الموسوم أثر الدعم السياسي والاقتصادي السعودي في العلاقات السعودية الافريقية ان يسلط الضوء على العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودول افريقيا حيث تعد أفريقيا موطناً لأقدم الحضارات في العالم ويعود تاريخ هذه القارة الى قرون عديدة، وأثر الإسلام ولا يزال تأثيراً كبيراً على الثقافة والمجتمع الأفريقي وربط الطرفين بعلاقات متينة على مر العصور وموقع القارة الأفريقية وأهميته يشير إلى أن القضايا الأمنية في أفريقيا لا تؤثر فقط على تنمية أفريقيا بل لها تأثير كبير على المشهد السياسي الاقليمي والدولي في المقابل تشهد المرحلة الحالية قفزات سعودية في مجال بناء العلاقات الدولية من خلال عقد العديد من القمم واطلاق المبادرات وعقد الاتفاقيات والشراكات وترسيخ السلام في المنطقة والعالم وبناء خطط التطوير الاقتصادية المشتركة الضامنة للاستدامة.

المقدمة

يمتد تاريخ العلاقات السعودية الأفريقية لعقود طويلة من الزمن، تنوعت ما بين الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي، ونظراً للأهمية الجيوسياسية لدول القارة الافريقية، تأسست العديد من اللجان المشتركة ومجالس التنسيق في مجال الاعمال المختلفة، إضافة إلى إبرام الكثير من اتفاقيات التعاون في مختلف مجالات السياسة والاقتصاد والتنموية، وتلعب المملكة دورًا محوريًا سانداً للجهود الدولية والإقليمية الهادفة لإرساء دعائم الأمن والاستقرار وحل النزاعات ومحاربة الجماعات الإرهابية والتطرف وتحسين القدرات الأمنية للدول الأفريقية ومنها اتفاق جدة للسلام بين اثيوبيا واريتريا، ولقاء جدة بين القوات السودانية وقوات الدعم، إضافة الى القلق السعودي من الاحداث الجارية في جمهورية اريتيريا واثيوبيا وتداعياتها على الامن والسلم الاقليمي والعالمي، وتعد المملكة من أوائل الدول المطالبة بانضمام الاتحاد الأفريقي إلى العضوية الدائمة في مجموعة العشرين، كما تدعم المملكة استحداث

مقعداً إضافياً لها في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بهدف تعزيز صوت القارة الأفريقية في المحافل الدولية، وتحرص المملكة بالتعاون مع دول أفريقيا في مناقشة الفرص والمجالات الكثيرة للاستثمارات في أفريقيا مثل الطاقة النظيفة والتقنية والتجارة والتعدين والسياحة والأمن الغذائي ودعم وجود تشريعات توائم كافة الاحتياجات لتلك الدول إضافة إلى المساعدة في حل مشكلة الديون المتراكمة.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من الاتي:

١. طموح المملكة العربية السعودية للوصول إلى الاستدامة الاقتصادية في أفريقيا عبر دمج أنواع مختلفة من الاستثمار برغم الامكانية البترولية الهائلة التي تتمتع بها المملكة.

٢. اهتمام المملكة بالدعم المعلن من قبل القيادات الأفريقية كافة لاستضافة المملكة العربية السعودية لمعرض إكسبو ٢٠٣٠.

٣. منح افريقيا الثقة للمملكة العربية السعودية كشريك موثوق لاستثمار ثرواته ومعادنه الثمينة لصالح شعوبه.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من جملة مفادها ان المملكة العربية السعودية تعمل على ضخ استثمارات بمليارات الدولارات وبمختلف القطاعات في القارة الأفريقية، وتعمل على تقديم مليارات إضافية لتمويل تنموي إضافي حتى ٢٠٣٠، ومن هنا تبرز مجموعة من التساؤلات وكالاتي:

١. هل تقدم المملكة الدعم المالي لمختلف الدول في افريقيا؟

٢. هل تقدم السعودية الدعم والخبرة في المجالات المختلفة لأفريقيا؟

٣. هل تساهم السعودية بتطوير البنى التحتية وإنعاش الاستثمار في افريقيا؟

هدف البحث: يهدف البحث لتسليط الضوء على طبيعة العلاقات السعودية الافريقية وحجم الدعم السياسي والاقتصادي وما ترسم له المملكة العربية السعودية من خلال هذا الدعم الكبير المقدم لمختلف الدول الافريقية وما هو الهدف الذي تطمح لتحقيقه من ذلك.

منهجية البحث: بغية الوصول الى انجاز البحث بشكل يتناسب والمنهجية العلمية في تخصص الدراسات الدولية فإن الباحث قد اعتمد المنهج التحليلي والمنهج الوصفي كونهما الأقرب لتحقيق هدف البحث. هيكلية البحث: قسم البحث الى مبحثين تضمن الأول الجانب السياسي وتفرع منه الدور السعودي في متابعة المحادثات لحل الازمة في السودان، ومحاولة إيجاد حلول للصراع بين اثيوبيا وارتيريا، أما المبحث الثاني تناول الجانب الاقتصادي بالعلاقات وتفرع منه المبادرة الإنمائية السعودية في افريقيا ودعم الحلول لمعالجة الديون في الدول الافريقية. وأخيرا الخاتمة والاستنتاجات التي يبين فيها الباحث ما تحقق من اهداف لسياسة المملكة العربية السعودية في القارة الافريقية نتيجة دعمها السياسي والاقتصادي واثر ذلك في العلاقات السعودية الافريقية.

المبحث الأول/ الجانب السياسي : تهدف المملكة العربية السعودية إلى تعزيز مكانتها ونفوذها في القارة السمراء ومواجهة التهديدات التي تؤثر سلبًا على الاستقرار في الجوار الإقليمي لاسيما مواجهة ممارسات بعض القوى الإقليمية المُنافِسة للمملكة وسياساتها الإقليمية الهادفة الى إرساء دعائم الأمن والاستقرار في ضل الجهود الدولية والإقليمية الرامية لحل النزاعات في القارة الإفريقية

اولاً. الدور السعودي في حل الازمة السودانية:

١.الازمة السودانية: تعود جذور الحرب في السودان إلى سنوات سابقة شهدت خلالها السودان تقلبات واضطرابات سياسية وعسكرية عنيفة بين الجيش وقوات الدعم السريع، التي أدت إلى مقتل الآلاف وتشريد الملايين وتسببت في كارثة إنسانية، فمنذ اطاحة الجيش بحكم البشير في ١١نيسان ٢٠١٩ بموجب انقلاب عسكري بقيادة الجيش، والسودان تشهد الكثير من الأحداث المتسارعة وازداد المشهد السياسي السوداني تعقيداً وسط مخاوف دولية وإقليمية من تعطل عملية الانتقال إلى حكم مدني يعود بموجبه الجيش إلى ثكناته ويسلم السلطة إلى حكومة مدنية. وتوالت الاحداث ففي ١٧ اب ٢٠١٩ وقعت قوى مدنية مؤيدة للانتفاضة ولتغيير نظام الحكم اتفاق لتقاسم السلطة مع الجيش خلال فترة انتقالية تفضي إلى انتخابات، يتم بعدها

تعيين عبد الله حمدوك الاقتصادي والمسؤول السابق في الأمم المتحدة على رأس الحكومة في وقت لاحق، في ٢٥ تشرين اول٢٠٢١ قامت قوات الأمن باعتقال حمدوك وبعض القيادات المدنية بعد تبادل اتهامات بين القوى المدنية والعسكرية ومحاولة انقلاب فاشلة، وقائد الجيش عبد الفتاح البرهان يعلن حل الحكومة المدنية، في ٢١ تشرين الثاني٢٠٢١ وبعد خروج مسيرات حاشدة احتجاجاً على الانقلاب وبعد تعليق معظم الدعم المالي الدولي للسودان اعلن القادة العسكريون وحمدوك عن اتفاق لإعادة تعيينه رئيساً للوزراء، لكنه يستقيل بعد أقل من شهرين مع استمرار الاحتجاجات، ووسط خلافات حول ما إذا كان الجيش سيخضع لإشراف مدني وخطط دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة يتم تأجيل توقيع الاتفاق النهائي للمرحلة الانتقالية للمرة الثانية في ٥نيسان ٢٠٢٣([1]). وبعد سلسلة من التعثرات في المسار السياسي للقيادات السودانية تبدأ صفحة جديدة أكثر شراسة من التي قبلها حيث اعلان بدء الحرب والصراع المسلح بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني في ١٥ نيسان ٢٠٢٣ فقد شهدت الخرطوم تبادلاً لإطلاق النار بين الجيش السوداني بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيس المجلس السيادي وقوات الدعم السريع بقيادة الفريق محمد حمدان دقلو الشهير بحميدتي نائب رئيس المجلس السيادي وذلك باستخدام الدبابات والأسلحة الثقيلة، الأمر الذي أسفر عن العديد من الخسائر المادية والبشرية في الأرواح والممتلكات، فضلاً عن إثارة حالة من الرعب والفوضى امتدت آثارها إلى مختلف أقاليم السودان وسط مخاوف حقيقية لدى دول الجوار السوداني من إمكانية انتقال الصراع وآثاره الكارثية إلى أقاليمها ([2]). وشهدت السودان منذ أكثر من عام مجموعة من السياسات الداخلية عكست فشل السلطة المدنية في مسيرة التحول الديمقراطي، بالإضافة الى تدخل القوي الاقليمية والدولية لاستغلال ثروات الشعب السوداني سواء النفط أو الذهب في ظل شعب يقع نصفه تحت خط الفقر والمرض، وازدادت حدة المواجهات العنيفة بين القوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو "حميدتي" منذ صباح السبت الموافق

١٥ نيسان ٢٠٢٣ على خلفية ازمات داخلية طاحنة تعيشها السودان وعدم استقرار امني وسياسي مع تدهور الوضع الاقتصادي، وتعثر الوصول إلى اتفاق سياسي بين الأطراف المتنازعة لحل الأزمات الداخلية بسبب عدم التوافق الذي لم يدم طويلا أمام الاختلافات والتعارض في المصالح والتنازع على قيادة الجيش بالتزامن مع توجه السودان نحو تسليم مقاليد السلطة إلى القوى المدنية (٣). وتسعى المملكة العربية السعودية لتعزيز قوتها في تحقيق التنمية في بعض دول القارة السمراء من خلال محاولة استعادة الاستقرار الأمني وليس توفيره عبر أجنحة مؤقتة حيث انها تمارس الدبلوماسية الناعمة من خلال مد جسور التنمية مع دول تملك قدرة اقتصادية كبيرة ويمكن ان يسجل عدداً منها حضوره من ضمن الاقتصادات الناشئة في العالم، وهذا هو أحد اسباب سعي السعودية للتحالف الطويل مع دول ذات موارد طبيعية كبيرة مثل السودان (٤).

٢. الدور السعودي لحل الازمة السودانية: تستند السياسة الخارجية في كل بلد الى معطيات تزيد من فاعليتها وتأثيرها سواء على المستوى الإقليمي او على المستوى الدولي، وهذه المعطيات تأخذ ابعاداً عديدة كأن تكون اقتصادية، وابعاداً سياسية وامنية وقد تبرز تحديات جسيمة امام هذه المعطيات في فترة زمنية يجعل السياسة الخارجية تعمل بكافة الادوات والامكانات والوسائل المتاحة امامها وفق الشرعية الدولية بما يزيد من احتمالات النجاح ويقلل من الثمن السياسي والمالي لتحقيق اهدافها الخارجية وهذا هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية السعودية (٥). التي تعتمد على أربع دوائر أساسية هي، الخليج العربي، الدائرة العربية، الدائرة الإسلامية، والدائرة العالمية، ولأسباب كثيرة ومتعددة فقد شغلت القارة الأفريقية موقعاً متميزاً ضمن هذا الاهتمام ومن هذه الأسباب انها تمثل قاسماً مشتركاً بين الدوائر العربية والإسلامية والعالمية، ومن هنا كانت ولا تزال المملكة العربية السعودية تعد من أكبر المستثمرين الخليجيين بمعظم دول القارة، ومنها السودان وجنوب أفريقيا لذا عملت المملكة العربية السعودية على تدعيم عملية الانتقال السياسي في السودان عقب سقوط نظام الإنقاذ في نيسان ٢٠١٩، فأعلنت مع الإمارات عن تقديم دعم قيمته

ثلاثة مليارات دولار للسودان، وذلك للحفاظ على استثماراتها بالسودان (١١ مليار دولار/٢٠١٨)، وضمان استمراره بالتحالف المساند لها في اليمن([٦]). وفي ضوء الاحداث التي تعصف بالسودان وعدم الاستقرار الأمني والسياسي فقد حاولت السعودية لإيجاد صيغ حل جذري للصراع الدائر بين كل من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، فتمخض عن تلك المحاولات انطلاقة المباحثات الأولية بين ممثلي القوات المسلحة السودانية وقوات «الدعم السريع»، في محاولة لوقف الحرب المندلعة بينهما ([٧]). وتم التوقيع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع على اعلان تضمن الالتزام بحماية المدنيين في السودان والعمل من أجل وقف قصير الأجل لإطلاق النار، وذلك بعد محادثات على مدار أسبوع في مدينة جدة السعودية جاءت نتيجة جهود ومساع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية انطلاقا من حرصهما على تجنيب السودان مالات الوضع العسكري المُتفجر بما يحقن الدماء ويُساعد في تجنيب وقوع كارثة إنسانية، واتفق الطرفان في «إعلان جدة» على الآتي:((نؤكد نحن الموقعين أدناه، القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من خلال هذا الإعلان، التزاماتنا الأساسية بموجب القانون الدولي الإنساني لتيسير العمل الإنساني من أجل تلبية احتياجات المدنيين ونؤكد التزامنا الراسخ بسيادة السودان والحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه وندرك أن الالتزام بالإعلان لن يؤثر على أي وضع قانوني أو أمني أو سياسي للأطراف الموقعة عليه، ولن يرتبط بالانخراط في أي عملية سياسية)) ([٨]). وتضمن الاتفاق بنود سبعة وكما يلي:([٩])

- الأولوية لمصالح الشعب السوداني، وحماية المدنيين، والسماح بمرور آمن لهم.
- واحترام القانون الإنساني والدولي، والتمييز بين المدنيين والمقاتلين، وتجنب الحاق الضرر بالمدنيين، وعدم استخدام المدنيين كدروع بشرية، والسماح لهم بالمغادرة، وحماية الاحتياجات الأساسية للسكان، وحظر أي عمليات نهب أو سلب أو إتلاف للملكيات، وحماية وسائل النقل الطبية، وعدم تجنيد الأطفال، والامتناع عن أي شكل من أشكال التعذيب.

- السماح باستئناف العمليات الإنسانية الأساسية وحماية العاملين في هذا المجال، وعدم وضع أي عوائق أمام مرور المعدات الطبية، أو المنظمات الإغاثية، وعدم التدخل في العمليات الإنسانية، وحماية أصول وإمدادات ومستودعات هذه المؤسسات.
- ضمان الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وتعيين نقاط اتصال مع الجهات الفاعلة الإنسانية.
- تمكين الجهات الإنسانية مثل الهلال الأحمر أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر من جمع جثث الموتى وتسجيل أسمائهم ودفنهم بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- اتخاذ التدابر لضمان التزام الجميع بالتعليمات الواردة في إعلان جدة.

ثانياً. الدور السعودي في حل الصراع بين اثيوبيا وارتيريا

١. الصراع الاثيوبي الاريتيري: يعد الصراع بين أسمرة وأديس أبابا من الصراعات التي تحكمها الطبيعة المعقدة في العلاقات وطبيعة التحالفات التي يعقدها كل طرف مع الجهات الخارجية التي تخدم مصالحه وسبب آخر هو الأهمية الاستراتيجية الكبرى للمنطقة حيث أنها تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي يربط بين قناة السويس عند البحر المتوسط وباب المندب المطل على المحيط الهندي وبحر العرب وبالتالي ربط شمال العالم بجنوبه، فضلا عن أهميتها في طريق التجارة العالمية لاسيما تجارة النفط القادمة من دول الخليج العربي والمتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية وكندا وهي مركز عبور السفن والطائرات العابرة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب وكذلك نقطة تزود بالوقود، وتعد منطقة القرن الأفريقي أيضا ممراً مهماً لمختلف تحركات عسكرية قادمة من أوروبا أو الولايات المتحدة الامريكية في اتجاه منطقة الخليج العربي وتضم من الناحية الجيوسياسية دول كل من الصومال وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا، وتضيف تعريفات سياسية أخرى إلى هذه الدول دولاً أخرى هي السودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا باعتبارها مناطق خلفية للقرن الأفريقي ([١٠]). لقد بدأت شرارة الصراع الأولى بين اثيوبيا واريتيريا عام ١٩٥٠عندما أصدرت الأمم المتحدة قراراً بمنح اريتيريا الحكم الذاتي في إطار حكم فدرالي مع اثيوبيا والذي رفضه البرلمان الاثيوبي واعتبر اريتيريا ولاية اثيوبية ونتج عن

ذلك قيام حركات التحرير وتشكيل جبهة تحرير اريتيريا والتي استمرت في مواجهتها لأثيوبيا حتى عام ١٩٩٣. (١١) وجدير بالذكر انه تم تحديد الحدود بين إرتريا وإثيوبيا من خلال ثلاث معاهدات استعمارية بالاستعانة بمراجع طبيعية وهندسية واضحة لتحديد القطاعات الوسطى والغربية والشرقية من الحدود وظلت الحدود مستقرة خلال فترة قرن من الزمن الى ان قامت حكومة إقليم تيغراي الإدارية عام ١٩٩٧بضم مساحات شاسعة من الأراضي الإرترية السيادية التي لم يسبق ان حدث نزاع حولها ما نتج عنه نزوح السكان الارتريين القاطنين في المناطق الحدودية وزعزعة استقرار تلك المناطق وقد أدى عدم القدرة على نزع فتيل التوتر الناجم عن ذلك وحل القضية من خلال المشاورات الثنائية أو المفاوضات في نهاية المطاف إلى اندلاع أعمال القتال بين إريتريا وإثيوبيا وأدى إلى نشوب حرب شاملة بين البلدين. (١٢)

وفي مايس ١٩٩٨ حصلت حرب اخرى بين إريتريا وإثيوبيا على الحدود بينهما اتهمت الأولى الثانية بتغيير خط الحدود بين الدولتين أما أديس أبابا فقد اتهمت أسمرة بانتهاك أراضيها عبر غزو منطقة مثلث بادمي (شمال غربي إثيوبيا)، وبعد فشل المفاوضات بينهما شنّت إثيوبيا هجوماً واسعاً اخترقت فيه الحدود الإريترية(١٣) . وفي أيار ٢٠٠٠ اندلعت مواجهة اخرى بين الطرفين، خلفت نحو ١٠٠ ألف قتيل من الجانبين وآلاف الجرحى والمعاقين والأسرى والنازحين، وأنفق خلالها البلدين أكثر من ٦ مليارات دولار وفي حزيران من نفس العام تم توقيع اتفاق بالجزائر لوقف الأعمال العدائية وإحالة النزاع إلى التحكيم، وأنشئت مفوضية لترسيم الحدود بين الطرفين يكون قرارها نهائيًا وملزماً للجانبين ورغم ان الأمم المتحدة كانت قد فرضت عقوبات على إريتريا في عام ٢٠٠٩، على خلفية دعمها حركة "الشباب" المسلحة في الصومال وزعزعة استقرار المنطقة، غير أن إثيوبيا رفضت حكم اللجنة الدولية، ونشرت الآلاف من الجنود الإضافيين على الحدود مع إريتريا حتى عام ٢٠١٨، فيما ظلت إريتريا متمسكة بضرورة تنفيذ الاتفاقية كما جاءت.(١٤) واخيراً يمكن القول ان الصراع بين اريتيريا واثيوبيا يمتد لسنوات طويلة جاوزت السبعين سنة الا انه يتميز بانه صراع خامل ينشط تارة ويهدأ تارة أخرى والسبب في ذلك تلاقي المصالح بين البلدين لمحاربة

(التيجراي) وهو إقليم يقع شمالي اثيوبيا وفيه جبهة تحرير تيجراي التي تطالب بحقوقها من الحكومة الاثيوبية وهي في نزاعات عسكرية مستمرة لأجل تحقيق أهدافها وفي نفس الوقت هناك قوات اريتيرية على هذا الإقليم لذا فالمصالح مشتركة بين الطرفين في مواجهة هذه المشكلة. إضافة الى إمكانية تفجر الصراع من جديد قائمة في أي لحظة. (١٥) الدور السعودي في حل الصراع: تعمل كل من الإمارات والسعودية على وتر التقاء المصالح بين إريتريا وأثيوبيا وجيبوتي، فتُفيد كل منهما بمهارة من علاقات الطرف الآخر وموجوداته في القرن الأفريقي من أجل أداء دور الوساطة وظهر ذلك من خلال ما قامت به كل من السعودية والإمارات والذي يبين استعدادهما إلى الظهور في موقع الجهة التي تسعى إلى بسط الاستقرار في المنطقة والتوسّط من أجل السلام في البحر الأحمر والقرن الأفريقي من خلال القيام بذلك فضلاً عن العمل بنشاط متزايد لدمج علاقاتهما وموجوداتهما في القرن الأفريقي، العمل الذي من شأنه ان يعزز دعائم قوسِ النفوذ السياسي عبر المنطقة .(١٦) تربِط المملكةَ بدولتَي القرن الإفريقي تأثيرات ثقافية وسياسية فضلاً عن الصلات التاريخية والمصالح الاقتصادية المشتركة والموقع الاستراتيجي الرابط لطرق الشحن التي تساعد على تبادل التجارة الدولية هذه الميزات منحت السعودية دوراً لاستثمارها في تعزيز واحلال السلام بدل الصراع القائم بين اريتيريا واثيوبيا، وتسعى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تدريجياً إلى انشاء نوع من النفوذ السياسي في القرن الأفريقي عبر عملية التوسط في حل النزاعات القائمة في المنطقة، من هنا بادرت المملكة العربية السعودية بالتعاون مع الاتحاد الافريقي والولايات المتحدة الامريكية والامارات العربية المتحدة لرعاية اتفاقية جدة بعد سنين طوال من الصراع بين إريتريا وإثيوبيا لإرساءِ السلام بين الدولتين بشكل خاص وفي منطقة القرن الإفريقي بشكل عام في السادس عشر من أيلول ٢٠١٨م، هذه الاتفاقية هيئة للملكة العربية السعودية فرصة طيبة لبناء شراكات جديدة قائمة على المصالح المشتركة في منطقة البحر الأحمر. (١٧) أدَّت اتفاقية جدة للسلام، التي أُبْرِمَت في المملكة العربية السعودية في ١٦ أيلول ٢٠١٨، في قمةٍ عقدها الملك

سلمان وحضرها لقادةٌ دوليون وإقليميون ومنهم الأمينُ العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيسٌ مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فكي محمد إلى تطبيعِ العَلاقات بين دولة إريتريا وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وكانت الاتفاقيةُ ثمرةَ الحاجة الملحَّة إلى السلام محليّاً، واستجابةً للمبادرات الإقليمية المتعددة الأطراف لبناء عَلاقاتٍ أقوى بين الخليج والقرن الإفريقي، وسارعت إريتريا وإثيوبيا من فورهما إلى فتح سفارتيهما كلٌّ في عاصمة الآخر، واستأنفتا الرحلاتِ الجوية المباشرة، وأعادتا فتحَ خطوطِ الهاتف ومعبَري الحدود البرية، وقد يسَّرت الاتفاقيةُ التوقيعَ على اتفاق سلامٍ ثانٍ في المملكة العربية السعودية ما أدى إلى تطبيع العَلاقات بين جيبوتي وإريتريا، بعد أن كانت العَلاقاتُ مقطوعةً بين دولتي القرن الإفريقي بسبب النزاع الحدودي الناشب عام ٢٠٠٨م.([١٨])

المبحث الثاني/ الجانب الاقتصادي : تعتمد المملكة العربية السعودية سياسة اقتصادية ومنهجاً استراتيجياً عميق الأبعاد من خلال عدة محاور تضمنت توسيع دائرة اهتماماتها بالقارة الأفريقية والدخول معها في شراكات اقتصادية وتجارية واستثمارية على أوسع نطاق، لما لذلك من بعد استراتيجي وفي هذا المبحث سنتناول ١.المبادرات الإنمائية السعودية في افريقيا ٢. الدعم السعودي لمعالجة الديون الإفريقية

١. المبادرات الإنمائية السعودية في افريقيا: يعد الصندوق السعودي للتنمية القناة الرئيسية التي تتولى تقديم مساعدات المملكة العربية السعودية للدول النامية لتنفيذ مشاريعها التنموية وإنجاز برامجها الاجتماعية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار العمراني وصولا إلى التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة. ([١٩]) وتعد أفريقيا من اهم أولويات الحكومة السعودية لاعتبارات عديدة وهي ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد آسيا حيث تبلغ مساحتها٣٠,٢ مليون كيلومتر مربع لذا تعد دول هذه القارة منجمًا سياسياً واقتصادياً وتتميز افريقيا باتساع الأراضي الصالحة للزراعة مع وفرة الموارد المائية من الأمطار والأنهار إضافةً إلى مساحات واسعة من المراعي وثروات سمكية هائلة، ومع

التطورات الاقتصادية المتلاحقة في القارة السمراء يتوقع ان يصل حجم السوق الأفريقية لنحو تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠م وتمثل إمكانيات وثروات أفريقيا مطمعاً اقليمياً ودولياً وسبباً للتنافس الدولي على القارة السمراء، وحكومة المملكة استشعرت تلك المكانة الأفريقية منذ عقود من الزمن بما تمليها اعتبارات وحدة الدين واللغة والمصير والمصالح المشتركة.([٢٠]) ومنذ ان استقلت عملت معظم الدول الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لكن غابت الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ التغييرات الضرورية وغالبًا ما يتم تبني مبادرات خارجية أكثر من المبادرات القارية، حيث برز التفاوت الكبير بين التطلعات الإقليمية والتقدم المحرز بسبب البطالة لاسيما بين الشباب وزيادة الديون، وضعف المؤسسات، وتغيّر المناخ، وارتفاع معدل الأمية، والفساد، وازدواجية المنظمات الإقليمية، وكذلك التدخل الأجنبي في السياسة والتنمية الإفريقية.([٢١]) وتعرضت القارة الافريقية ولا تزال لظروف سياسية واقتصادية صعبة كان لها آثاراً ونتائج سلبية في شتى مجالات الحياة لاسيما على الموارد البشرية والثروات الطبيعية والبنية الاقتصادية والاجتماعية ووجدت نفسها أمام ظروف طبيعية صعبة وبنية اقتصادية ضعيفة، صاحبها عدم يقين في تلمس الطريق الصحيح للتنمية واختيار السياسات الاقتصادية والمالية المناسبة ناهيك عن عدم استقرار بعض دولها سياسياً، ولذلك كان للصندوق السعودي للتنمية دوراً كبيراً كقناة رئيسة للمساعدات التنموية التي تقدمها حكومة المملكة العربية السعودية للبلدان النامية من أجل مساعدتها على تخطي المصاعب الناجمة عن محدودية مواردها أخذاً بعين الاعتبار أهمية التعامل مع عدد كبير من هذه البلدان المنتشرة في مناطق مختلفة ومتباعدة من العالم. ([٢٢]) وضمن سياسة حكومة المملكة العربية السعودية وإيماناً منها بأهمية تقديم الدعم للدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، فقد قدمت السعودية من خلال الصندوق السعودي للتنمية منذ بداية نشاطه الذي باشره عام ١٩٧٥م وحتى سنة ٢٠١٩م ما مجموعه (٣٠٥) قروض لتمويل عدد من المشاريع التنموية بلغت (٢٨٣) مشروعاً إنمائياً استفادت منها (٤١) دولة أفريقية تقع في جنوب الصحراء ومنها

السودان واريتريا واثيوبيا، بقيمة إجمالية بلغت (١٨٤٥٠,٠٥) مليون ريال سعودي أي ما يعادل (٤٩٢٠,٠١) مليون دولار أمريكي.([٢٣]) وفي إطار جهود الصندوق في تقديم الدعم إلى دول القارة الأفريقية قال الرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية سلطان بن عبدالرحمن المرشد ((يعمل الصندوق السعودي للتنمية من خلال تمويله للمشروعات والبرامج الإنمائية في مختلف الدول النامية الأفريقية على الإسهام في تجاوز العقبات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه خطط التنمية في تلك الدول، وبناء عليه وصل نشاط الصندوق التنموي في قارة أفريقيا إلى حوالي ٥٧,٠٦٪ من إجمالي دعمه الإنمائي لدول العالم نظرًا إلى انخفاض المستوى الاقتصادي والتنموي، وارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة، إلى جانب انخفاض مستويات الدخل)).([٢٤]) وعلى هامش المؤتمر السعودي العربي الإفريقي المنعقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية العام الحالي، أكد الرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية سلطان المرشد إن إجمالي حجم التمويل المقدم من الصندوق لدول قارة افريقيا ارتفع لأكثر من ١١ مليار دولار وأن التمويلات الممنوحة موزعة على قطاعات التنمية المختلفة داخل القارة الإفريقية والتي تشمل التعليم والصحة والنقل والأمن الغذائي الذي يتضمن المياه والزراعة والطاقة وأضاف نحن نعمل مع ٤٧ دولة إفريقية حاليا، وتم توقيع ١٤ اتفاقية قرض تنموي جديدة مع الوزراء من ١٢ دولة إفريقية بقيمة تتجاوز ٢ مليار ريال وذلك لتمويل مشروعات إنمائية في قطاعات الصحة والمياه والتعليم والنقل والمواصلات والطاقة.([٢٥]) إضافة لذلك تم توقيع مذكرة تفاهم مع الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الأفريقية ساميلا زبيرو، ستمكّن الصندوق من التعاون الإنمائي مع مؤسسة التمويل الإفريقية لفتح آفاق تنموية في تمويل مشروعات البنية التحتية في مختلف دول القارة الأفريقية للتغلّب على التحديات الاقتصادية والتنموية بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر وتعزيز الصحة الجيدة والرفاه، والوصول إلى التعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، وتأمين المياه النظيفة والصرف الصحي، وتحفيز العمل

اللائق ونمو الاقتصاد، ودعم الصناعة والابتكار، والحد من أوجه عدم المساواة، نحو تحقيق مدن ومجتمعات محلية مستدامة.([٢٦])

٢. الدعم السعودي لمعالجة الديون الإفريقية: تعد الديون الخارجية من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية عموماً ودول القارة الأفريقية على وجه الخصوص وفي هذه الفقرة سنتناول الدين الافريقي والمبادرات السعودية لمعالجته.

اولاً. الديون الافريقية: تؤثر الديون الخارجية بشكل كبير على الأداء الاقتصادي للدول وتستنزف مواردها المالية فالقارة الأفريقية لاسيما دول أفريقيا جنوب الصحراء، من الدول التي عانت من تراكم ديونها الخارجية وتزايد أعباءها، حتى تلك المحاولات التي بذلت من أجل اعادة جدولة ديون تلك الدول مع المؤسسات الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين لم تؤتى نتائجها المرغوبة، ولم تساعد دول أفريقيا في الخروج ولو بشكل نسبى من عواقب مشكلة الدين الخارجي. ([٢٧]) وتباينت معاناة شعوب الدول النامية مع تباين ثقل الديون الخارجية التي تقوض قدرة الحكومات على مواجهة الصدمات الخارجية والكوارث المناخية، فهناك ديون تحقق تنمية حقيقية عندما تستخدمها الحكومات لتمويل نفقاتها، وحماية شعوبها والاستثمار فيها، وأخرى تشكل عبئا ثقيلا، وهذا ما يحدث اليوم في غالبية أنحاء العالم النامي، لا سيما الدول الإفريقية التي تبرز كنموذج للدول النامية التي تعاني ضائقة الديون الخارجية، وتثقل الديون خطوات التنمية وتعوقها، وتشكل عبئا كبيرا على البلدان النامية بسبب محدودية فرص الحصول على التمويل، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وانخفاض قيمة العملة، وتباطؤ النمو، وتؤدى هذه العوامل إلى إضعاف قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ، والتصدي لتغير المناخ.([٢٨]) وقبل ظهور جائحة كورونا كان هناك مستوى خطير من تراكم الديون في إفريقيا مسنوداً بعوامل داخلية وخارجية ترتبط هذه العوامل بشكل أساسي بهيكل الاقتصادات الإفريقية وطبيعتها، ويشمل ذلك غياب الروابط والتنويع، ومحدودية القدرة على تعبئة الموارد، والافتقار إلى الكفاءة في الإنفاق العام، وزيادة الحاجة إلى البنى التحتية، والاقتراض وغالبًا ما تأتي التدخلات

المتعلقة بالديون المقدمة إلى البلدان الإفريقية، وإن كانت تستحق الثناء، مصحوبة بشروط يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية في القارة من خلال تخفيض الإنفاق الاجتماعي.([٢٩]) وعلى الرغم من انخفاض متوسط الدين العام إلى٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي من ٦٨٪ في عام ٢٠٢١ بسبب الآثار الإيجابية لتدابير تخفيف عبء الديون، لا سيما مبادرة تعليق خدمة الديون، فإن مستوى ديون البلدان الأفريقية لا يزال أعلى مما كان عليه قبل كوفيد١٩، التي بلغت حينها ٦١٪. وهناك خمسة وعشرون بلدا أفريقيا تعاني من ضائقة الديون أو معرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة أكد ذلك رئيس مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، أكينوومي أديسينا في تشرين اول٢٠٢٣ خلال منتدى الدوحة، بشأن الموضوع حيث أشار الى ان "فك لغز الديون الكشف عن الحلول المتعددة الاطراف"، وأن النهج المتعدد الأطراف يتطلب أن نفهم هيكل الديون نفسه، وما الذي يتغير وكيف يمكننا الاستجابة له. ([٣٠]) قدر اجمالي الدين الخارجي لأفريقيا بنحو ١,١ تريليون دولار في عام ٢٠٢٢ ومن المتوقع ان يرتفع هذا الرقم الى ١,١٣تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٣ ويرجع ذلك الى عوامل عديدة وهي الاثار المرحلية لوباء كوفيد(١٩) على الاقتصادات وحيزها المالي الذي أدت الى خفض تصنيف العديد من الدول وارتفاع تكاليف الطاقة والغذاء وارتفاع تكاليف التكيف مع تغير المناخ، ومع تشدد السياسات النقدية في الولايات المتحدة وأوروبا، ارتفعت أسعار الفائدة، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف خدمة الديون وقد أدت هذه الآثار مجتمعة إلى تعرض ٢٥ دولة في أفريقيا لخطر ضائقة الديون المرتفعة أو في ضائقة الديون ونتيجة لذلك سترتفع مدفوعات خدمة الدين الخارجي المستحقة على ١٦ دولة افريقية من ٢١,٢ مليار دولار في عام٢٠٢٢ الى ٢٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٣. ([٣١])

ثانياً. الدعم المالي السعودي لمعالجة الديون الافريقية: تعد السعودية من "البلدان – المحاور" على الصعيد الإقليمي والدولي التي لا يمكن ان تؤمن مصالحها الحيوية وامنها الإقليمي في حدود مجالها الوطني فحسب بل لابد لها من مراجعة سياساتها في إقامة تحالفات إقليمية قوية ضمن منظومة استراتيجية موسعة للوصول الى أهدافها وفي هذا السياق تبرز الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لأفريقيا لارتباط

أمن ومصالح السعودية الأساسية بثلاثة أقاليم حيوية متداخلة هي: البحر الأحمر اللصيق بالخليج، والقرن الأفريقي والمجال النيلي الفضاء الإفريقي بمفهومه الأوسع. (٣٢) وتحظى أفريقيا بأهمية كبيرة بالنسبة لصانع القرار السعودي بسبب مجموعة عوامل جغرافية واقتصادية وسياسية جعلت منها محورًا للتفاعلات الدولية والإقليمية فهي ثاني أكبر قارة في العالم من حيث المساحة وتحتل موقعًا استراتيجياً بين قارتيْ آسيا وأوروبا، وتضم عددًا من الممرات المائية المهمة منها قناة السويس، ومضيق جبل طارق، وباب المندب، ورأس الرجاء الصالح هذا الموقع الجغرافي يُضفي على القارة أهميةً خاصَّةً في السياسات الإقليمية والدولية. (٣٣) وتتميز العلاقات "السعودية – الأفريقية" بتاريخها الطويل بسبب القرب الجغرافي لشبه الجزيرة العربية والقارة الأفريقية، وقد تطورت هذه العلاقات بدلالة وجود ٤٠ سفارة أفريقية في الرياض، من إجمالي ٥٥ دولة عضو في الاتحاد الأفريقي، كما أن للمملكة العربية السعودية ٣٥ سفارة في عواصم الدول الأفريقية؛ ما يدل على عُمْق العلاقات وأهميتها والمصالح المشتركة، إضافة لذلك فإن الأهمية الكبرى لأفريقيا في تكاملها الجيوسياسي والاقتصادي مع مصالح السعودية حيث ترتبط هذه الأخيرة بـ٣ مناطق مهمة تطرق الباحث لها في بداية هذا المحور لذلك تتجلَّى الأُسس الضرورية التي توضح اسباب التحرك السعودي لتعزيز وتوسيع الشراكة الاستراتيجية مع البلدان الأفريقية. (٣٤) وفي هذا السياق عملت المملكة العربية السعودية على توظيف عناصر قوتها الناعمة التي تمتلكها واستخدامها بشكل فاعل في تحقيق أهداف سياستها الخارجية وخدمة مصالحها في قارة أفريقيا وخاصة بعد انطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠م وادراكاً منها لأهمية المنطقة الجيوستراتيجية لاعتبارات عدة عملت السعودية لإيجاد موطئ قدم جديد لها في المنطقة من خلال الرغبة في الاستثمار في بعض الدول الأفريقية ولا سيما التي تتوفر فيها اراضي صالحة للزراعة إضافة لما يعرف بالقرن الافريقي الذي يضم كل من الصومال، إثيوبيا، إريتريا، وجيبوتي وقد أضاف البعض إلى هذا التعريف كل من السودان و كينيا نسبة للتداخل السكاني وتشابك المصالح بينهم.(٣٥) وفي الجانب الاخر ولدعم الدول الافريقية سعت السعودية الى

تخصيص حوالي مليار دولار في شكل استثمارات وقروض لدعم الدول الأفريقية ومساعدتها على تجاوز التداعيات الاقتصادية حسبما أعلن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في كلمة إلى مؤتمر باريس حول تخفيف أعباء ديون القارة الأفريقية، وصرح الأمير في كلمة عبر الاتصال المرئي إلى مؤتمر في باريس بشأن تخفيف أعباء ديون أفريقيا "لدى المملكة العربية السعودية مشاريع وقروض ومنح مستقبلية سينفذها الصندوق السعودي للتنمية في الدول النامية بأفريقيا تتجاوز قيمتها ما يقارب مليار دولار خلال العام الحالي، وفي نفس الشأن، قال الأمير محمد بن سلمان "من المهم أن نستمر في بذل الجهود لتجاوز ازمة الديون الافريقية من خلال العمل الدولي المشترك." (٣٦) وفي نفس السياق أسهمت جهود وليّ العهد خلال رئاسة المملكة لمجموعة العشرين عام ٢٠٢٠ في إطلاق مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدَّيْن، ومبادرة إطار العمل المشترك لمعالجة الديون، حيث وَفَّرت المبادرتان سيولة عاجلة لـ ٧٣ دولة من الدول الأشد فقرًا من ضمنها ٣٨ دولة إفريقيّة حصلت على أكثر من ٥ مليارات دولار كما قَدَّمت المملكة أكثر من ٤٥ مليار دولار لدعم المشاريع التنموية والإنسانية في ٥٤ دولة إفريقية، وبلغت مساعدات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانيّة أكثر من ٤٥٠ مليون دولار في ٤٦ دولة إفريقيّة.(٣٧) ووافقت دول أعضاء في صندوق النقد الدولي على تسوية متأخرات السودان للصندوق، مزيلة بذلك عقبة أخيرة أمام حصول البلد الأفريقي على تخفيف أوسع نطاقا لديون خارجية لا تقل عن ٥٠ مليار دولار، وأكدت السعودية، وهي ثالث أكبر دائن للسودان بدين يبلغ حوالي ٤،٦ مليار دولار، أنها ستضغط بقوة من أجل اتفاق موسع بشأن الدين لمساعدة بلد في طور الخروج من عقود من العقوبات والعزلة تحت حكم الرئيس المخلوع عمر البشير. (٣٨)

الخاتمة: تبدو القارة الأفريقية-لاعتبارات عديدة مسرحاً مهماً للحركة الدبلوماسية السعودية النشطة عبر أطر وأدوات وظفتها المملكة تأكيداً للمكانة وتعزيزاً للقدرة وقد أثمر الدعم السعودي للقارة الافريقية عن جملة من الأهداف التي رسمتها السياسة السعودية لحماية مصالحها الحيوية والتي أثرت بشكل كبير في تطور

العلاقات وزيادة فاعليتها بالجوانب السياسية والاقتصادية فضلاً عن الجانب الامني وكالاتي:

اولاً. الجانب السياسي: يشهد العالم اليوم سياسة بناء تكتلات سياسية إقليمية ودولية ولذا سعت السعودية لترتيب علاقاتها الخارجية من خلال الاتي:

١. تمكنت السعودية من تشكيل تحالفات سياسية وعسكرية ناجحة كعاصفة الحزم مثلًا من خلال النشاط الدبلوماسي المكثف فأصبح الدور السعودي فعالاً وامتلك قدرة على اعادة السعودية رسم سياساتها في بناء شراكات أمنية سياسية واقتصادية قوية وراسخة مع الدول المجاورة، وإقامة تحالفات استراتيجية إقليمية تشمل كامل المنطقة لاسيما المناطق المحيطة بأرض المملكة وبصفة أخص كل من القرن الأفريقي وأرض النيلين بالإضافة إلى منطقة دول الساحل الخمس وما يحيط بها غرباً وجنوباً وبغية استكمال هذا الجانب أنشأت السعودية وكالةً خاصة بوزارة الخارجية تختص بالشؤون الأفريقية، يرأسها وزير وهو وزير الدولة للشؤون الأفريقية وبادرت بإقامة ائتلاف دول البحر الأحمر، الذي يشمل الدول الثماني المشاطِئة لهذا البحر كل من السعودية، اليمن، الأردن، مصر، السودان، إريتريا، جيبوتي وإثيوبيا.

٢. تعزيز مكانة المملكة ونفوذها في أفريقيا من أجل مواجهة التهديدات التي تؤثر سلبًا على الاستقرار في الجوار الإقليمي، وكذلك مواجهة ممارسات بعض القوى الإقليمية المُنافِسة للمملكة وسياساتها الإقليمية، وقد نجحت السعودية الى حد كبير في استثمار قوتها الناعمة في مجال الدين والثقافة والفنون التي يتعين استثمارها لتعزيز تواجدها الأفريقي نظراً لمكانتها في المحيطين العربي والإسلامي فضلًا عن مكانتها كقوة دولية مؤثرة ضمن مجموعة العشرين وأيضاً انضمام السعودية وان كان كمراقب للاتحاد الأفريقي هذا الانضمام سيسمح للسعودية بأداء دورها الاستراتيجي الكامل من داخل المؤسسات الإقليمية الأفريقية.

٣. تقديم الدعم المعلن لحصول الاتحاد الأفريقي على عضوية دائمة في مجموعة العشرين إيماناً من السعودية بدور أفريقيا.

ثانياً. الجانب الاقتصادي: عملت المملكة العربية السعودية على:

١. تعزيز قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية والتجارية والصناعية من خلال توسيع وتوطيد علاقاتها وشراكاتها مع الدول الأفريقية والاستفادة من مكاسب السوق الأفريقية المشتركة.

٢. قدمت السعودية دعماً تنموياً بأكثر من ٤٥ مليار دولار على مدى السنوات الماضية لدعم المشاريع التنموية في ٥٤ دولة أفريقية وبلغت مساعدات مركز الملك سلمان للإغاثة والحماية الإنسانية أكثر من ٤٥٠ مليون دولار في ٤٦ دولة إفريقية.

٣. تسعى السعودية إلى ضخ استثمارات جديدة في مختلف القطاعات ما يتجاوز ٢٥ مليار دولار وتأمين ١٠ مليار دولار من الصادرات وتقديم ٥ مليار دولار تمويلاً تنموياً إضافياً لأفريقيا حتى ٢٠٣٠ عدا عن دعم الحلول المبتكرة لمعالجة الديون الأفريقية. تم تأسست ما يقرب من١٦ لجنة مشتركة ومجلس تنسيق، إضافة الى ٧ مجالس أعمال، وإبرام أكثر من ٢٥٠ اتفاقية تعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية.

٤. تم افتتاح أكثر من (٤٩) سفارة وممثلية دبلوماسية من خلال مساعي السعودية الدبلوماسية لخدمة مصالحها الإقليمية ومواجهة التهديدات في القارة الأفريقية. إضافة الى إنشاء مجلس للدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن بهدف التعاون لتحقيق الاستقرار في المنطقة ومواجهة أي تهديدات عسكرية أو إرهابية لدول المنطقة.

مقابل ذلك أشاد قادة الدول الأفريقية بما وصل اليه مستوى العلاقات بين المملكة ودول القارة الأفريقية وتم التأكيد من خلال القمة السعودية الإفريقية التي عقدت في ١٠ كانون اول ٢٠٢٣ م في مدينة جدة على الاتي:

١. أهمية استمرار بذل الجهود لتعزيز التعاون في الجانبين السياسي والاقتصادي مستثمرين الفرص التي تقدمها رؤية المملكة ٢٠٣٠ والأجندة الأفريقية ٢٠٦٣ لتعزيز التعاون في شتى المجالات.

٢. دعمهم ترشح المملكة العربية السعودية لاستضافة "معرض إكسبو ٢٠٣٠" الذي تتنافس على تنظيمه السعودية إلى جانب مدن روما الإيطالية، وبوسان الكورية الجنوبية، وأوديسا الأوكرانية.

٣. التطلع لمشاركة السعودية في إبراز الدور المهم لأفريقيا لما تتمتع به من موارد بشرية وطبيعية وفرص نمو وإمكانيات مستقبلية

٤. دعم ترشيح السعودية لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٣٤م.

المصادر

شيماء محي الدين، الصراع في السودان الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية، مجلة الدراسات الافريقية العدد ١، الجزء الأول، مجلد ٤٦، كانون الثاني، القاهرة، ٢٠٢٤

عام على حرب السودان. كيف تحول الصراع السياسي إلى "كارثة"؟، ١٥ نيسان ٢٠٢٤، وكالات أبو ظبي على الرابط الالكتروني: اخر مشاهدة الاثنين ٢٧/مايس،٢٠٢٤

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1706739

شيماء فاروق، تصاعد الحرب في السودان ٢٠٢٣: الأسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية/ ٩ مايس ٢٠٢٣، على الرابط الالكتروني:

https://democraticac.de/?p=89586

عبد الله ال هيضة، الدبلوماسية السعودية في أفريقيا تعزيز للسلم الإقليمي ومساندة للتنمية "الرياض تزيل التحديات في محور الاستقرار بين العرب والقارة السمراء"، صحيفة الشرق الأوسط، على الرابط الالكتروني:

https://aawsat.com/home/article/489926

رافع شريف ذنون، تحديات السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، باحث في جامعة الموصل/ العراق متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.researchgate.net/publication

ايمن شبانة، السياسة السعودية في أفريقيا. المصالح والممارسات (دراسة)، ٢٠٢٠/٥/٢٩. على الرابط الالكتروني: مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

محمد الأمين ياسين، السعودية تحتضن أولى محادثات حل الأزمة السودانية، صحيفة الشرق الأوسط على الرابط الالكتروني: اخر تحديث ٦مايس٢٠٢٣ https://aawsat.com/

"اعلان جدة"٧ بنود في اتفاق الجيش السوداني و"الدعم السريع"، صحيفة الشرق الأوسط، اخر تحديث ١٢ مايس ٢٠٢٣، على الرابط الالكتروني: https://aawsat.com/

التوقيع على اتفاق جدة بين الجيش السوداني والدعم السريع. أبرز البنود، الحرة واشنطن، على الرابط الالكتروني: https://www.alhurra.com/sudan/2023/05/12

محمود أبو العينين النزاع الاريتيري الاثيوبي التقرير الاستراتيجي الافريقي، مركز البحوث الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧

مروة احمد مصطفى، معادلة الصراعات الإقليمية والداخلية في القرن الافريقي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد ٢١، كانون ثاني،٢٠٢٤

الحقائق المفقودة في الجدل الدائر حول النزاع الحدودي الارتري الاثيوبي: على الرابط الالكتروني: https://eri-platform.org/updates/

سعيد قدوري، الخلافات بين ارتيريا واثيوبيا، فتيل صراع لا نهاية له، صحيفة العرب، السنة ٣٩ العدد ١٠٣٠٦، القاهرة، ٢٠١٦.

إبراهيم صالح، عبده عبد الكريم، إثيوبيا وإريتريا. محطات فارقة في تاريخ صراع مزمن، افريقيا التقارير، على الرابط الالكتروني https://www.aa.com.tr/ar/1193555

احمد عسكر، لماذا تجدد الصراع في إقليم تيجراي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط الالكتروني: https://acpss.ahram.org.eg/News/17594.aspx كاميل لونز، النظرة السعودية والإماراتية إلى أفريقيا، نشرة صدى الالكترونية، تشرين أول/٢٠١٨،على الرابط الالكتروني: https://carnegieendowment.org/sada/77562

تقرير خاص، مبادرات سلام البحر الأحمر، دور المملكة العربية السعودية في التقارب بين اريتيريا واثيوبيا، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠.

نشاط الصندوق السعودي للتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١٩، على الرابط الالكتروني: https://www.google.com/search?q=

السعودية وأفريقيا مقومات الشراكة ومكاسبها، ملتقى اسبار، على الرابط الالكتروني: https://multaqaasbar.com/wp-content/uploads/2022/05/

لواء الدين فليس، خلاصة الأوراق المقدمة في المؤتمر الأكاديمي الحيز المالي لإفريقيا وما تعانيه من هشاشة وصراع، منشور للأمم المتحدة صادر عن مكتب المستشار الخاص لشؤون افريقيا، ٢٤/٢٢شباط ٢٠٢٢ على الرابط: https://www.un.org/osaa/sites/www.un.org.osaa/files/files/Reports/2023/compendium_of_academic_research_papers_july_19_ar.pdf

نشاط الصندوق السعودي للتنمية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، ٢٠١٩، رؤية ٢٠٣٠، على الرابط الالكتروني: https://www.sfd.gov.sa/sites/default/files/other-report-pdfs/ تصريح الرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية

سلطان بن عبدالرحمن المرشد، على مدى حوالي خمسة عقود؛ إسهامات إنمائية في مختلف الدول الأفريقية من خلال الصندوق السعودي للتنمية وكالة الانباء السعودية، الرياض على الرابط الالكتروني: ٢٠٢٣/١١/٨
https://www.spa.gov.sa/N199355

"السعودي للتنمية" للعربية: تمويلاتنا لدول إفريقيا تتجاوز ١١ مليار دولار، العربية نت، على الرابط الالكتروني: ٢٠٢٣/١١/٩
https://www.alarabiya.net/aswaq/special-storie

جيهان عبدالسلام عباس، الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء، دراسة قياسية منذ عام ٢٠٠٦، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد السادس عشر، جامعة القاهرة، تشرين ٢٠٢٢

عمرو خان، فرص وتحديات مقايضات الديون الإفريقية بالمناخ، مجلة السياسة الدولية، على الرابط الالكتروني: https://www.siyassa.org.eg/News/19705.aspx

الاجتماعات السنوية ٢٠٢٤: حل الديون البلدان الأفريقية يعد حجر الزاوية في إصلاح الهيكل المالي العالمي ١٥ مايس ٢٠٢٤، متاح على الرابط:
https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/70812

تطور مشهد الديون على مدى السنوات العشر الماضية في أفريقيا الكلمة الرئيسية للدكتور أكينوومي أديسينا رئيس مجموعة البنك الأفريقي للتنمية ألقاها في نادي باريس، ٢٠ حزيران/٢٠٢٣. متاح على الرابط:
https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/khitabat/62317

مناقشات ملتقى أسبار حول السعودية وأفريقيا :مقومات الشراكة ومكاسبها، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام الرياض على الرابط الإلكتروني:
http://multaqaasbar.com

حسناء تمام، رضوي الشريف، التحركات السعودية في أفريقيا: المُحدِّدات والأدوات، تقرير، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)، ٣٠ اب ٢٠٢٣

حسين رمضان أنور جويلي، السياسة الخارجية السعودية تجاه افريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة مع التركيز على غرب افريقيا، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الدراسات الافريقية العليا، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة،٢٠٢١،

مايسة مدني محمد مدني، القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية السعودية في أفريقيا،٢٠١٥-٢٠٢٢، جامعة النيلين، كلية الاقتصاد والسياسة، السودان، ٢٠٢٣

السعودية تخصص مليار دولار لدعم الدول الأفريقية على تخطي تداعيات جائحة كورونا، فرانس ٢٤ متاح على الرابط:
https://www.france24.com/ar/8A%D8%A7/20210519

أميل أمين، عن المبادرة السعودية في القارة الإفريقية، العربية نت متاح على الرابط:
https://www.alarabiya.net/politics/2023/11/16

الهوامش

١. عام على حرب السودان. كيف تحول الصراع السياسي إلى "كارثة"؟، ١٥نيسان ٢٠٢٤، وكالات أبو ظبي على الرابط الالكتروني: اخر مشاهدة الاثنين ٢٧/مايس،٢٠٢٤
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1706739

٢. شيماء محي الدين، الصراع في السودان الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية، مجلة الدراسات الافريقية العدد ١، الجزء الأول، مجلد ٤٦، كانون الثاني، القاهرة، ٢٠٢٤، ص٣٤٤.

٣. شيماء فاروق، تصاعد الحرب في السودان ٢٠٢٣: الأسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية/ ٩ مايس ٢٠٢٣، على الرابط الالكتروني:

https://democraticac.de/?p=89586

٤. عبد الله ال هيضة، الدبلوماسية السعودية في أفريقيا تعزيز للسلم الإقليمي ومساندة للتنمية "الرياض تزيل التحديات في محور الاستقرار بين العرب والقارة السمراء"، صحيفة الشرق الأوسط، على الرابط الالكتروني:
https://aawsat.com/home/article/489926

٥. رافع شريف ذنون، تحديات السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، باحث في جامعة الموصل/ العراق متاح على الرابط الالكتروني: https://www.researchgate.net/publication

٦. ايمن شبانة، السياسة السعودية في أفريقيا. المصالح والممارسات (دراسة)، ٢٠٢٠/٥/٢٩. على الرابط الالكتروني: مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

٧. محمد الأمين ياسين، السعودية تحتضن أولى محادثات حل الأزمة السودانية، صحيفة الشرق الأوسط على الرابط الالكتروني: اخر تحديث ٦مايس٢٠٢٣ https://aawsat.com/

٨. "اعلان جدة"٧ بنود في اتفاق الجيش السوداني و"الدعم السريع"، صحيفة الشرق الأوسط، اخر تحديث ١٢ مايس ٢٠٢٣، على الرابط الالكتروني: https://aawsat.com/

٩. التوقيع على اتفاق جدة بين الجيش السوداني والدعم السريع. أبرز البنود، الحرة واشنطن، على الرابط الالكتروني: https://www.alhurra.com/sudan/2023/05/12

١٠. محمود أبو العينين النزاع الاريتيري الاثيوبي التقرير الاستراتيجي الافريقي، مركز البحوث الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٣.

١١. مروة احمد مصطفى، معادلة الصراعات الإقليمية والداخلية في القرن الافريقي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد ٢١، كانون ثاني،٢٠٢٤، ص١٥٩.

١٢. الحقائق المفقودة في الجدل الدائر حول النزاع الحدودي الارتري الاثيوبي: على الرابط الالكتروني: https://eri-platform.org/updates/

١٣.سعيد قدوري،الخلافات بين ارتيريا واثيوبيا،فتيل صراع لا نهاية له، صحيفة العرب،السنة٣٩ العدد١٠٣٠٦،القاهرة،٢٠١٦

١٤. إبراهيم صالح، عبده عبد الكريم، إثيوبيا وإريتريا. محطات فارقة في تاريخ صراع مزمن، افريقيا التقارير، على الرابط الالكتروني 1193555 https://www.aa.com.tr/ar/

١٥. احمد عسكر، لماذا تجدد الصراع في إقليم تيجراي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط الالكتروني: https://acpss.ahram.org.eg/News/17594.aspx

١٦. كاميل لونز، النظرة السعودية والإماراتية إلى أفريقيا، نشرة صدى الالكترونية، تشرين أول/٢٠١٨،على الرابط الالكتروني: https://carnegieendowment.org/sada/77562

١٧. تقرير خاص، مبادرات سلام البحر الأحمر، دور المملكة العربية السعودية في التقارب بين اريتيريا واثيوبيا، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠، ص٥.

١٨. نفس المصدر ص١١،١٢.

١٩. نشاط الصندوق السعودي للتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١٩، على الرابط الالكتروني: https://www.google.com/search?q=

٢٠. السعودية وأفريقيا مقومات الشراكة ومكاسبها، ملتقى اسبار، على الرابط الالكتروني: https://multaqaasbar.com/wp-content/uploads/2022/05/

٢١. لواء الدين فليس، خلاصة الأوراق المقدمة في المؤتمر الأكاديمي الحيز المالي لإفريقيا وما تعانيه من هشاشة وصراع، منشور للأمم المتحدة صادر عن مكتب المستشار الخاص لشؤون افريقيا، ٢٤/٢٢شباط ٢٠٢٢ علىالرابط: https://www.un.org/osaa/sites/www.un.org.osaa/files/files/Reports/2023/compendium_of_academic_research_papers_july_19_ar.pdf

٢٢. نشاط الصندوق السعودي للتنمية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، ٢٠١٩، رؤية ٢٠٣٠، على الرابط الالكتروني: https://www.sfd.gov.sa/sites/default/files/other-report-pdfs/

٢٣. نفس المصدر.

٢٤. تصريح الرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية سلطان بن عبدالرحمن المرشد، على مدى حوالي خمسة عقود؛ إسهامات إنمائية في مختلف الدول الأفريقية من خلال الصندوق السعودي للتنمية وكالة الانباء السعودية، الرياض على الرابط الالكتروني: https://www.spa.gov.sa/N199355 ٢٠٢٣/١١/٨

[٢٥]. "السعودي للتنمية" للعربية: تمويلاتنا لدول إفريقيا تتجاوز ١١ مليار دولار، العربية نت، على الرابط الالكتروني: https://www.alarabiya.net/aswaq/special-storie ٢٠٢٣/١١/٩

[٢٦]. نفس المصدر.

[٢٧]. جيهان عبدالسلام عباس، الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء، دراسة قياسية منذ عام ٢٠٠٦، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد السادس عشر، جامعة القاهرة، تشرين ٢٠٢٢، ص١.

[٢٨]. عمرو خان، فرص وتحديات مقايضات الديون الإفريقية بالمناخ، مجلة السياسة الدولية، على الرابط الالكتروني: https://www.siyassa.org.eg/News/19705.aspx

[٢٩]. لواء الدين فليس، خلاصة الأوراق المقدمة في المؤتمر الأكاديمي الحيز المالي لإفريقيا وما تعانيه من هشاشة وصراع، مصدر سبق ذكره.

[٣٠]. الاجتماعات السنوية ٢٠٢٤ : حل الديون البلدان الأفريقية يعد حجر الزاوية في إصلاح الهيكل المالي العالمي ١٥ مايس ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/70812

[٣١]. تطور مشهد الدين على مدى السنوات العشر الماضية في أفريقيا الكلمة الرئيسية للدكتور أكينوومي أديسينا رئيس مجموعة البنك الأفريقي للتنمية ألقاها في نادي باريس، ٢٠ حزيران/٢٠٢٣. متاح على الرابط: https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/khitabat/62317

[٣٢]. مناقشات ملتقى أسبار حول السعودية وأفريقيا :مقومات الشراكة ومكاسبها، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام الرياض على الرابط الإلكتروني: http://multaqaasbar.com

[٣٣]. حسناء تمام، رضوي الشريف، التحركات السعودية في أفريقيا: المُحدِّدات والأدوات، تقرير، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)، ٣٠ اب ٢٠٢٣، ص٣.

[٣٤]. حسين رمضان أنور جويلي، السياسة الخارجية السعودية تجاه افريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة مع التركيز على غرب افريقيا، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الدراسات الافريقية العليا، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة،٢٠٢١، ص٣٩.

[٣٥]. مايسة مدني محمد مدني، القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية السعودية في أفريقيا،٢٠١٥-٢٠٢٢، جامعة النيلين، كلية الاقتصاد والسياسة، السودان، ٢٠٢٣.ص٣٥.

[٣٦]. السعودية تخصص مليار دولار لدعم الدول الأفريقية على تخطي تداعيات جائحة كورونا، فرانس ٢٤ متاح على الرابط: https://www.france24.com/ar/8A%D8%A7/20210519

[٣٧]. أميل أمين، عن المبادرة السعودية في القارة الإفريقية، العربية نت متاح على الرابط: https://www.alarabiya.net/politics/2023/11/16

[٣٨]. السعودية تخصص مليار دولار لدعم الدول الأفريقية، مصدر سبق ذكره.